



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي  
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال  
في دولة الإمارات العربية المتحدة

الربع الثاني – 2023  
أغسطس 2023

## مقدمة

كجزء من التزامه بتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والنمو في دولة الإمارات العربية المتحدة، يحرص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على العمل بهمة للمحافظة على نظام مالي مستقر وفعال من خلال تقديم خدمات مصرفية مركزية كفؤة وفعالة. وبعد "تقرير التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة" واحداً من وسائل عديدة يسعى المصرف المركزي من خلالها إلى إبقاء الشركاء الرئيسيين على علم واطلاع.

ويُنقش هذا التقرير الأنشطة النقدية والمصرفية، بالإضافة إلى التطورات في الأسواق المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الربع الثاني من سنة 2023. كما يستعرض التقرير نسب التغير السنوي خلال الفترة الممتدة من يونيو 2022 إلى يونيو 2023.

## التطورات النقدية

ارتفع عرض النقد (ن1)، والذي يتكون من النقد المتداول خارج البنوك (النقد المُصدّر - النقد لدى البنوك) مضافاً إليه الودائع النقدية بنسبة 3.3% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الثاني من سنة 2023.

على أساس سنوي، سجّل المجلد النقدي (ن1) ارتفاعاً بنسبة 8.0% (على أساس سنوي) ليصل إلى 784.1 مليار درهم في نهاية شهر يونيو 2023.

ارتفع عرض النقد (ن2)، الذي يحتوي على (ن1) مضافاً إليه الودائع شبه النقدية (الودائع الادخارية ولأجل للمقيمين بالدرهم + ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية) بنسبة 3.7% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الثاني من سنة 2023.

وعلى أساس سنوي، سجل عرض النقد (ن2) ارتفاعاً بنسبة 14.4% (على أساس سنوي) ليلبغ 1,855.4 مليار درهم في نهاية شهر يونيو 2023.

كما ارتفع عرض النقد (ن3) الذي يحتوي على (ن2) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي بنسبة 4.0% (على أساس ربع سنوي) في نهاية الربع الثاني من سنة 2023.

وعلى أساس سنوي، ارتفع عرض النقد (ن3) بنسبة 17.7% (على أساس سنوي) ليلبغ 2,283.5 مليار درهم في نهاية شهر يونيو 2023.

## الجدول 1: التطورات النقدية في الدولة

(المبلغ بالمليار درهم، في نهاية الفترة)

2023		2022									
الربع الثاني*		الربع الأول		الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني			
التغير (%)		المبلغ	التغير ربع السنوي (%)	المبلغ	التغير ربع السنوي (%)	المبلغ	التغير ربع السنوي (%)	المبلغ	التغير ربع السنوي (%)	المبلغ	
السنوي	الربع سنوي										
8.0%	3.3%	784.1	3.0%	759.3	2.0%	737.5	-0.4%	723.0	-0.3%	726.2	عرض النقد (ن1)
14.4%	3.7%	1,855.4	5.0%	1,788.4	3.5%	1,703.6	1.4%	1,645.6	1.8%	1,622.2	عرض النقد (ن2)
17.7%	4.0%	2,283.5	4.5%	2,195.9	2.6%	2,100.7	5.6%	2,048.1	2.9%	1,939.9	عرض النقد (ن3)

**المصدر:** البيانات الواردة من البنوك العاملة في الدولةن<sub>1</sub> = النقد المتداول خارج البنوك (النقد المصدر - النقد لدى البنوك) + الودائع النقديةن<sub>2</sub> = ن<sub>1</sub> + الودائع شبه النقديةن<sub>3</sub> = ن<sub>2</sub> + الودائع الحكومية

\* أرقام أولية قابلة للتعديل

تطورات القطاع المصرفي

## 1- البنوك العاملة في الدولة

في نهاية الربع الثاني من سنة 2023، ظل عدد البنوك التي تأسست محلياً (باستثناء بنوك الاستثمار) ثابتاً عند 22 بنكاً، بينما انخفض عدد فروع هذه البنوك المحلية إلى 493 فرعاً في نهاية شهر يونيو 2023. وظل عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك ثابتاً عند 47 وحدة في نهاية الربع الثاني من سنة 2023، كما ظل عدد مكاتب الصرف ثابتاً عند 21 مكتباً في نهاية شهر يونيو 2023.

ظل عدد بنوك دول مجلس التعاون الخليجي ثابتاً في نهاية الربع الثاني من سنة 2023 عند 6 بنوك، وبنك أعمال واحد في دول مجلس التعاون الخليجي، كما ظل عدد فروع هذه البنوك ثابتاً عند 6 فروع في نهاية شهر يونيو 2023. وبلغ عدد البنوك الأجنبية الأخرى 22 بنكاً مع 66 فرعاً. وظل عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية لهذه البنوك ثابتاً عند 21 وحدة في نهاية الربع الثاني من سنة 2023. وبقي عدد مكاتب الصرف لهذه البنوك ثابتاً عند مكتب واحد خلال الربع الثاني من سنة 2023.

أدت التطورات التكنولوجية والهيكلية في القطاع المالي بدولة الإمارات إلى تعزيز الأمن والكفاءة التشغيلية، وزيادة إمكانية الوصول إلى تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وبفضل التطبيق واسع النطاق للتكنولوجيا في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، بات النظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر أمناً وأعلى كفاءة من أي وقت مضى.

في نهاية الربع الثاني من سنة 2023 كان عدد المنشآت المالية المرخصة من قبل المصرف المركزي، أي بنوك الأعمال، ومكاتب التمثيل، وشركات التمويل، ومحلات الصرافة ومكاتب الوساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدي، قد بلغ 11 و71 و17 و77 و3 على التوالي.

وبنهاية شهر يونيو 2023، بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك العاملة في الدولة 4,458 جهازاً.

الجدول 2: البنوك والمنشآت المالية الأخرى وأجهزة الصراف الآلي										
2023 – 2021										
2023		2022				2021				
*يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو		
									<b>البنوك المحلية</b>	
22	22	22	23	23	22	22	21	21	فروع رئيسية	
493	494	498	506	508	511	513	521	522	فروع إضافية	
47	47	45	44	43	42	41	42	40	وحدات خدمة مصرفية إلكترونية	
21	21	21	21	21	20	20	20	22	مكاتب الصرف	
									<b>بنوك دول مجلس التعاون (باستثناء بنوك الأعمال)</b>	
6	6	6	6	6	6	6	6	6	فروع رئيسية	
6	6	6	6	6	6	6	6	6	فروع إضافية	
									<b>بنوك أجنبية أخرى</b>	
22	22	22	21	21	21	21	21	21	فروع رئيسية	
66	66	67	68	68	68	68	68	68	فروع إضافية	
21	21	21	22	21	21	21	21	22	وحدات خدمة مصرفية إلكترونية	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	مكاتب الصرف	
11	11	11	10	10	10	10	10	10	<b>بنوك الأعمال</b>	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	منها: بنوك دول مجلس التعاون	
71	72	72	73	76	77	78	81	83	مكاتب التمثيل	
17	16	16	18	19	19	19	19	21	شركات التمويل	
77	84	86	86	86	87	89	89	93	شركات الصرافة	
3	3	3	3	4	6	10	10	10	مكاتب الوساطة في تداول العملات وعمليات السوق النقدية	
4,458	4,425	4,426	4,376	4,389	4,400	4,396	4,345	4,311	<b>أجهزة الصراف الآلي في الدولة</b>	

المصدر: سجلات دائرة الرقابة على البنوك ومقسم الإمارات الإلكتروني  
\* أرقام أولية قابلة للتعديل

## 2- الأصول والقروض المصرفية

في نهاية الربع الثاني من سنة 2023، ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة بالدولة بنسبة 2.9% (على أساس ربع سنوي) ليصل إلى 3,873.1 مليار درهم. وخلال الفترة بين شهر يونيو 2022 وشهر يونيو 2023، ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة بالدولة بنسبة 12.3% (على أساس سنوي). وارتفع إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 2.6% (على أساس ربع سنوي)، ليصل إلى 1,944.8 مليار درهم في نهاية شهر يونيو 2023. وعلى أساس سنوي، ارتفع إجمالي الائتمان بنسبة 4.2%.

## 3- ودائع العملاء

في نهاية شهر يونيو 2023، ارتفع إجمالي ودائع العملاء المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك العاملة بالدولة بنسبة 3.3% (على أساس ربع سنوي) وبنسبة 13.9% (على أساس سنوي) ليصل إلى 2,382.1 مليار درهم. وارتفعت ودائع المقيمين بنسبة 3.7% (على أساس ربع سنوي) لتصل إلى 2,171.0 مليار درهم في نهاية الربع الثاني من سنة 2023. وانخفضت ودائع غير المقيمين بنسبة 1.1% (على أساس ربع سنوي) لتصل إلى 211.1 مليار درهم في نهاية شهر يونيو 2023. وعلى أساس سنوي، ارتفعت ودائع المقيمين بنسبة 17.8%، بينما انخفضت ودائع غير المقيمين بنسبة 15.0%.

## 4- رأس المال والاحتياطيات

تقيس نسب كفاية رأس المال مقدار رأس مال البنك المعير عنه كنسبة مئوية من التعرضات المرجحة بالمخاطر. وتوفر نسبة كفاية رأس المال العالية الحماية للمودعين، وتُعزز استقرار وكفاءة النظام المالي للاقتصاد. واعتباراً من شهر ديسمبر 2017، اتبعت البنوك في دولة الإمارات مبادئ بازل 3 لاحتساب نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع الأنظمة والمعايير الصادرة عن المصرف المركزي.

ارتفع إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة بالدولة بنسبة 4.0% (على أساس ربع سنوي) ليصل إلى 447.8 مليار درهم في نهاية الربع الثاني من سنة 2023. وفي نهاية الربع الثاني من سنة 2023، بلغت نسبة إجمالي كفاية رأس المال 18.2% مما يعني أنها لا تزال أعلى بكثير من نسبة كفاية رأس المال البالغة 13.0%، والتي تشمل مصدات الحفاظ على رأس المال بنسبة 2.5% ونسبة 8.5% - الشق الأول من رأس المال، وذلك كما هو منصوص عليه في أنظمة المصرف المركزي امتثالاً لإرشادات بازل 3.

الجدول 3: المؤشرات المصرفية (في نهاية الفترة، المبلغ بالمليار درهم، ما لم يذكر خلافه)											
% التغيير السنوي	2023		2022								
	التغيير ربع السنوي (%)	يونيو *	التغيير ربع السنوي (%)	مارس	التغيير ربع السنوي (%)	ديسمبر	التغيير ربع السنوي (%)	سبتمبر	التغيير ربع السنوي (%)	يونيو	
12.3%	2.9%	3,873.1	2.6%	3,764.7	2.4%	3,667.6	3.9%	3,583.0	3.4%	3,449.2	إجمالي الأصول
36.3%	4.9%	205.7	19.0%	196.0	13.0%	164.7	-3.4%	145.7	-7.6%	150.9	استثمارات البنوك في الأذونات النقدية وفي شهادات الإيداع الإسلامية
26.2%	-11.2%	49.2	5.5%	55.4	107.5%	52.5	-35.1%	25.3	-12.9%	39.0	منها: شهادات الإيداع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
4.2%	2.6%	1,944.8	0.9%	1,895.8	0.3%	1,879.4	0.4%	1,873.4	1.9%	1,866.1	إجمالي الائتمان المصرفي <sup>(1)</sup>
9.6%	3.0%	395.8	2.5%	384.1	1.7%	374.8	2.0%	368.6	1.2%	361.2	القروض الشخصية الممنوحة للمقيمين
13.9%	3.3%	2,382.1	3.8%	2,306.0	1.6%	2,222.2	4.5%	2,186.9	4.3%	2,091.9	إجمالي الودائع <sup>(2)</sup>
12.1%	4.0%	447.8	0.5%	430.7	3.7%	428.6	3.5%	413.3	1.0%	399.3	رأس المال والاحتياطيات <sup>(3)</sup>
7.7%	2.2%	18.2%	2.3%	17.8%	-0.6%	17.4%	3.6%	17.5%	-1.2%	16.9%	نسبة كفاية رأس المال <sup>(4)</sup>
7.6%	2.4%	17.0%	2.5%	16.6%	-0.6%	16.2%	3.2%	16.3%	-1.3%	15.8%	نسبة ملاءة الشق الأول
9.3%	3.4%	15.3%	2.8%	14.8%	-0.7%	14.4%	3.6%	14.5%	-1.4%	14.0%	نسبة حقوق الملكية العادية - الشق 1

(1) يتضمن الإقراض للمقيمين وغير المقيمين: القروض للمؤسسات المالية غير المصرفية وكمبيالات تجارية مخصصة والقروض والسلفيات للحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والأفراد بالعمليتين المحلية والأجنبية

(2) صافي الودائع بين البنوك والشبكات المصرفية، لكن يتضمن الدفعات التجارية المسبقة

(3) لا تشمل القروض/الودائع الثانوية لكنها تتضمن أرباح السنة الحالية.

(4) تم احتساب إجمالي كفاية رأس المال، نسبة الشق الأول وحقوق الملكية العادية - الشق-1 للفترة من ديسمبر 2017 بناءً على التوجيهات الإرشادية لبازل 3 والصادرة عن المصرف المركزي بموجب التعميم 2017/52، بينما تم

احتساب نسبة كفاية رأس المال للفترة السابقة حتى ديسمبر 2017 بناءً على التوجيهات الإرشادية لبازل 2.

\* أرقام أولية قابلة للتعديل

## 5- الأصول الأجنبية للمصرف المركزي

في نهاية الربع الثاني من سنة 2023، ارتفع إجمالي الأصول الأجنبية للمصرف المركزي بنسبة 10.2% (على أساس ربع سنوي) ليصل إلى 592.1 مليار درهم، ويُعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاعات ربع سنوية في أرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك في الخارج بنسبة 6.8% (زيادة ربع سنوية قدرها 23.3 مليار درهم) وفي الأوراق المالية الأجنبية بنسبة 9.6% (ارتفاع ربع سنوي قدره 14.5 مليار درهم) وفي الأصول الأجنبية الأخرى للمصرف المركزي بنسبة 36.5% (زيادة ربع سنوية قدرها 17.0 مليار درهم).  
وخلال الفترة من شهر يونيو 2022 إلى شهر يونيو 2023، ارتفعت الأصول الأجنبية للمصرف المركزي بنسبة 36.6% (على أساس سنوي).

## 6- القيم في سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي

انخفض المتوسط الربع سنوي للمؤشر العام لأسعار الأسهم لسوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 1.2%، (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الثاني من سنة 2023. وارتفع المتوسط ربع السنوي للقيمة السوقية للشركات المدرجة في هذا السوق بمقدار 162.8 مليار درهم ليصل إلى 2,754.4 مليار درهم في نهاية الربع الثاني من سنة 2023. وانخفضت قيمة التداول الربع سنوية بنسبة 25.1% (على أساس ربع سنوي) في الربع الثاني من سنة 2023 لتصل إلى 64.0 مليار درهم.  
وعلى أساس سنوي، ارتفع مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 12.2%.

ارتفع المتوسط الربع السنوي للمؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 7.5% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الثاني من سنة 2023، وارتفع المتوسط الربع السنوي للقيمة السوقية للشركات المدرجة في هذا السوق بمقدار 41.9 مليار درهم ليصل إلى 630.9 مليار درهم في نهاية الربع الثاني من سنة 2023. وزيادة قيمة التداول الربع سنوية بنسبة 39.5% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الثاني من سنة 2023 لتصل إلى 26.5 مليار درهم.  
وعلى أساس سنوي، ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 8.7%.

الجدول 4: مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية										
2023		2022				2021				
يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
93	91	89	86	86	83	82	80	76	74	عدد الشركات المدرجة
9,582.0	9,695.5	10,391.9	9,762.9	9,968.4	9,324.1	8,300.0	7,567.2	6,480.3	5,723.2	المؤشر العام لأسعار الأسهم **
-1.2%	-6.7%	%6.4	%2.1-	%6.9	%12.3	%9.7	%16.8	%13.2	%17.0	التغير الربع سنوي (%)
12.2%	25.7%	%40.5	%51.5	%63.2	%64.3	%54.6	%34.5	%13.0	%3.3-	التغير السنوي (%)***
2,754.4	2,591.6	2,574.1	2,104.1	1,963.4	1,753.6	1,572.0	1,368.8	1,002.0	826.7	القيمة السوقية (مليار درهم) **
64.0	85.4	92.6	88.0	98.8	100.9	118.2	86.0	87.7	50.3	قيمة التداول الربع سنوية (مليار درهم)

الجدول 5: مؤشر سوق دبي المالي										
2023		2022				2021				
يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
62	67	67	65	63	62	62	64	64	64	عدد الشركات المدرجة*
3,637.8	3,382.6	3,330.6	3,373.4	3,430.1	3,361.4	3,044.3	2,792.3	2,737.8	2,585.3	المؤشر العام لأسعار الأسهم **
7.5%	1.6%	%1.3-	%1.7-	%2.0	%10.4	%9.0	%2.0	%5.9	%9.2	التغير الربع سنوي (%)
8.7%	13.2%	%20.9	%26.0	%27.8	%30.9	%25.2	%13.0	%0.3-	%14.1-	التغير السنوي (%)***
630.9	589.0	577.6	566.9	554.2	421.6	399.2	387.1	379.0	353.9	القيمة السوقية (مليار درهم) **
26.5	19.0	20.4	19.8	26.6	22.8	32.2	9.8	13.0	15.4	قيمة التداول الربع سنوية (مليار درهم)

\* تشمل الشركات الأجنبية

المصدر: سوق دبي المالي

\*\* يتم قياس مؤشر سعر السهم الربع سنوي والقيمة السوقية الربع سنوية كمتوسط ربع سنوي للملاحظات الشهرية  
\*\*\* يتم قياس التغير السنوي لمؤشرات أسعار الأسهم كمتوسط سنوي للملاحظات الشهرية.